من لندن الى بيروت واخطار الديمقراطية

المهندس سليمان هارون
نقيب المستشفيات في لبنان

الاستفتاء الشعبي هو صورة فوتوغرافية عن المزاج الشعبي حول موضوع معين وفي لحظة معينة. مما لا شك فيه ان الاجواء والظروف والاحداث في تلك اللحظة تشكل عناصر ضاغطة تؤثر على نتائج الاستفتاء، وعندما تكون النتائج متقاربة، فهي تعكس توازناً هشاً قد يؤدي كسره الى ارتدادات سلبية خطيرة، وهو ما حدث فعلاً في المملكة المتحدة مؤخراً . لقد غامر رئيس الوزراء لاسباب حزبية داخلية باجراء استفتاء حول خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي وجاءت النتائج تظهر ان ٥٢٪ هو مع الخروج و٤٨٪ مع البقاء. في لحظة كان الاتحاد الاوروبي يواجه ازمة النازحين من بلدان الشرق الاوسط وافريقيا مما يشجّع الناخبين على سياسة الانغلاق بدلاً من الانفتاح، وكان لذلك اثر على النتائج طبعاً. قدم رئيس الوزراء دايفيد كاميرون استقالته وهو امر طبيعي في مثل هذا الحال كونه خسر الرهان، انما المفارقة ان الاثنان اللذان قادا الحملة من اجل الخروج تصرّفا وكانهما لا يدريان ماذا يفعلان بنجاحهما. بوريس جونسون من حزب المحافظين انسحب من السباق الى رئاسة الحزب، وبالتالي رئاسة الحكومة وهو المفترض ان يكون الخليفة الطبيعي لرئيس الحكومة الخاسر . اما نايغل فاراج رئيس حزب الاستقلال فقد قدم استقالته من رئاسة حزبه مكتفيا "بالانجاز" الذي حققه باخراج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي معتبراً انه حقق حلمه. الاثنان الرابحان تصرّفا وكانهما لا يدريان ماذا يفعلان بعد نجاحهما في الاستفتاء. ولكن الاخطر، هو انه فور اعلان نتائج الاستفتاء بدأ تحرك في اسكتلندا وايرلندا الشمالية لاستفتاء من نوع آخر، وهذه المرة حول الانفصال عن المملكة المتحدة لانهما تريدان البقاء في الاتحاد الاوروبي. وفي حال نجاح هذا التحرّك، فبريطانيا العظمى سوف تتفكك وتزول كدولة موّحدة. فهل تكون الديمقراطية والالتزام الدقيق بقواعدها سبباً لزوال امبراطورية كانت لسنوات خلت لا تغيب عنها الشمس؟

اما في لبنان، فالواقع ان الديمقراطية هي كلمة جوفاء ويخنقها نظام عقيم قائم على توريث القيادة بدلاً من تجددها، وبالتالي الى تحجّر الافكار وتقييدها بحسابات تعود الى اجيال

خلت مليئة بالاحقاد . ان نظام المحاصصة وفق تقسيمات طائفية ومناطقية وعائلية اخضع مكوّنات المجتمع المتعددة لقوى انفصالية تساهم في تفتيته حتى يصبح مجموعات بشرية "تتناتش" بعضاً من الموارد المادية المتبقية بعد سنوات من الاهدار والسرقة والتبذير.
الواقع الاليم هو ان الوضع الاقتصادي السيء عندنا، والنظام المبني على الرشوة والسمسرات أفسد المؤسسات السياسية والاجتماعية والذين يفترض بهم صيانة القانون هم اول الذين يخالفونه؛ فكيف لنا ان نأمل بقيام نظام ديمقراطي صحيح وحوكمة نظيفة خالية من الفساد؟

لقد فشلنا في ارساء الديمقراطية في لبنان بسبب التحالف الواضح بين السلطة التنفيذية والتشريعية خلافاً للاعراف الديمقراطية.
فبدلا من ان يراقب النواب عمل الوزراء، فهم يستفيدون من الخدمات التي يمكن ان يقدمها هؤلاء لهم ولناخبيهم حتى يضمنوا اعادة انتخابهم. وفي المقابل، يغض النواب النظر عن تصرفات الوزراء الذين غالبا ما يعملون على ارضاء ابناء طوائفهم ومناطقهم حتى يؤمّنوا ولاءهم.

لقد التقى الجميع من وزراء ونواب وزعماء سياسيين على عدم اقرار اي قانون انتخابات يمكن ان ينتج عنه قيادات جديدة ،واصبح لبنان يتميّز بان المرشحين فيه الى الانتخابات النيابية، وغالبيتهم من النواب الحاليين، هم الذين يريدون اختيار ناخبيهم مسبقا قبل السماح باجراء انتخابات جديدة.

ان اي قانون انتخاب لا يسمح بإبراز التغيّرات السياسية والاجتماعية والتطلعات الشعبية، او بظهور فئات جديدة من القوى السياسية، هو قانون مناف لابسط قواعد الديمقراطية ولمبدأ تداول السلطة بالطرق السلمية.

في لندن، الكثير من الديمقراطية قد يؤدي الى تفكك دولة بريطانيا العظمى، وفي لبنان القليل منها ادى الى تفكك الدولة،والعبرة ان الامر منوط بالحكام وكيفية ممارسة الحكم. والديمقراطية، او سواها من الانظمة في يد المسؤول كالمبضع في يد الجراح. فالنتيجة النهائية تتوقف على الشخص الذي يستعمله والاخطار من جراء سوء الاستعمال قد تكون خطيرة ومميتة.

والصين هي الدليل القاطع على ان هناك طرق اخرى للحكم الناجح غير الديمقراطية الليبرالية وكذلك دبي والاردن وسنغافورة وسلطنة عمان... فالعبرة هي في ايجاد "الخلطة" المناسبة بين الحريات من جهة ،وبين الاستقرار والامن والبحبوحة من جهة ثانية، ولكل بلد في ذلك خصوصياته التي يفرضها التاريخ والجغرافيا والديمغرافيا.

وفي الخلاصة نقول لحكامنا الكرام، احكمونا وفق اي نظام تريدون ولكن احكمونا بنزاهة واخلاص.